



الاقتصاد

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

تشمل مؤسسات بعينها.. وتستهدف وقف موجة الاستقالات

دراسة حكومية لزيادة رواتب القياديين بالقطاع العام

استقالات لتدني الأجر فاقت 350 موظفاً
وقيادياً بمؤسسة واحدة خلال 3 سنوات
فقط

الزيادة للموظفين العاملين بقطاعات القانون
والمالية والتكنولوجيا والاستثمار

الدراسة ضمن إعداد الحكومة لمشروع
قانون إعادة هيكلة نظام الأجور في القطاع
العام



التكويث وحده لا يكفي.. الكويتيون
بالمؤسسات المستهدفة بحاجة لإعادة
هيكله رواتبهم



محمود فاروق

قالت مصادر وزارية لـ«الانباء» إن الحكومة تعكف على اعداد دراسة لزيادة الاجور والرواتب بالقطاع العام لهيئات ومؤسسات حكومية بعينها لمواجهة التسرب الوظيفي وموجة الاستقالات التي سادت تلك المؤسسات خلال الأعوام الثلاثة الماضية لتصل الى مئات القياديين الذين استقالوا بسبب تدني الرواتب.

وتأتي تلك الدراسة في اطار اعداد الحكومة لمشروع قانون لاعادة هيكلة نظام الاجور في القطاع العام ضمن برنامج عمل الحكومة حتى 2020 تحت شعار نحو تنمية مستدامة والذي يأتي ضمن المحور الأول للبرنامج «ادارة حكومية فاعلة» وكشفت وثيقة حكومية حصلت «الانباء» على نسخة منها أن عدد المستقبليين في واحد الموظفين والقياديين في واحدة من المؤسسات الحكومية الكبرى وصل الي قرابة 350 قياديا وموظفا خلال 2015 - 2017 وارجع أكثر من 90% من

المستقبليين السبب الي تدني رواتبهم مقارنةً بنظرائهم في باقي الجهات والهيئات الحكومية. وأشارت الوثيقة الي أن الموظفين والقياديين طالبوا منذ عام 2013 بزيادة الرواتب وأكثر من مرة خلال العامين الماضيين إلا أنه لم يصل إليهم أي رد يتعلق بهذا الخصوص.

وتتركز استقالات القياديين والموظفين في قطاعات (القانونية، المالية، المحاسبية، تكنولوجيا المعلومات، الاستثمار، الادارية، الاعلام والسكرتارية والطباعة). وكشفت دراسة مؤسسة «كورن فيري» الأميركية أن متوسط زيادة الرواتب في الكويت للعام 2018 ستبلغ نحو 4,3٪ وتعد الأعلى خليجياً.

متوسط الأجر

وأظهرت احصائية حكومية حديثة صادرة عن

للتدني رواتبهم ولجوئهم إلى العمل في مؤسسات مستقلة وهيئات منشأة حديثاً وشركات قطاع عام وخاص كبرى وعالمية.

وبحسب الوثيقة المنشورة في وقتها، تصل تكلفة الاستعانة بالوافدين الجدد في الجهات الحكومية التي تضمنتها الوثيقة يبلغ نحو 1,6 مليون دينار سنوياً يمثل قيمة التعاقد من خلال توقيع 21 عقداً استشارياً مع 17 شركة، مع الأخذ بالاعتبار ان الجهات الحكومية تتعاقد مع شركات وليس أتنحاصاً ولا شأن لها برواتب الوافدين العاملين لديها، حيث يحصل الوافد على راتبه من خلال الشركة التي عينته. وبذلك تصل تكلفة الحصول على خدمات وافدين من خلال التعاقد مع شركات لجهات حكومية شهرياً إلى نحو 133 ألف دينار شهرياً.

96,7 ألف موظف يمثلون 25٪ من إجمالي الموظفين بالأجهزة والمؤسسات الحكومية وفقاً للإدارة المركزية للإحصاء.

التكويث أحد الحلول

وتأتي موجة الاستقالات من موظفي الحكومة في الوقت الذي تقوم فيه الدولة بتكويث الوظائف في المؤسسات والوزارات والهيئات الحكومية ضمن خطة للاستغناء عن الوافدين بالأعمال الحكومية.

وتلجأ بعض وزارات الدولة لمعالجة التسرب الوظيفي إلى التعاقد مع شركات متخصصة لتعيين وافدين برواتب متدنية دون خبرة، وكانت وثيقة قد نشرت في «الانباء» في 11 فبراير الماضي تفيد بأن السبب في استقالات الموظفين الكويتيين من ذوي الكفاءة والخبرة

دينارا وهو ما يقل بـ 60٪ عن متوسط أجره بالأجهزة والمؤسسات الحكومية، فيما يبلغ متوسط الراتب الشهري للكويتي بالقطاع الخاص 1093 ديناراً وهو ما يقل بـ 26٪ عن متوسط الراتب الشهري للكويتي بالحكومة.

ويحسب احصائية حكومية حديثة اظهرت توزيع العمالة حسب متوسط الأجر الشهري نهاية مارس الماضي فإن 73,4٪ من العاملين في الجهاز الحكومي من الكويتيين بعدد 283,3 ألف موظف فيما يعمل بالجهاز الحكومي 4189 موظفاً يحملون جنسيات لدول مجلس التعاون الخليجي يمثلون 1,1٪ من إجمالي الموظفين ويعمل 2010 موظف من دون جنسية يمثلون 0,5٪ من الموظفين بالجهاز الحكومي، أما الوافدون فيصل عددهم إلى

بلغ متوسط الأجر الشهري، للجنسين، 681 ديناراً، بينما كان المتوسط للذكور أعلى من الإناث، حيث بلغ لهم 708 دنانير، وللإناث 652 ديناراً. وعلى صعيد القطاع الخاص، فقد بلغ متوسط الراتب الشهري للوافد 264

بالقطاع الحكومي وفقاً للحالة في آخر يونيو 2017، ان متوسط الأجر الشهري للإناث الكويتيات أقل من الذكور، حيث بلغ للإناث 1264 ديناراً، وللذكور 1758 ديناراً. أما بالنسبة لغير الكويتيين العاملين بالقطاع الحكومي فقد

331 ألفاً العاملون في الجهات الحكومية

أظهرت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء أعداد العاملين في الجهات الحكومية والشركات المملوكة ملكية كاملة للدولة، وذلك رغبة منها في توفير مجموعة من البيانات تغطي احتياجات المخططين والباحثين والمهتمين بالقطاع الحكومي في الدولة، فضلاً عن تكوين قاعدة بيانات تفيد الجهات الحكومية بتعاطبها مع ملف العمالة والبطالة بين المواطنين. واستناداً إلى الإحصاء فقد بلغ عدد العاملين في الجهات الحكومية 331333 شخصاً، منهم 240 ألف مواطن بنسبة 72,5٪،

وعلماً بأن هذه النسبة تتغير بين جهة حكومية وأخرى، فضلاً عن أن القسم الأكبر من المواطنين يعمل في وزارتي التربية والصحة. وبينت الإحصاءات أن المواطنين يستأثرون بـ 55٪ من الوظائف الحكومية، وهي النسبة عينها تقريباً للعلامات في الجهات الحكومية من المواطنين وغير المواطنين. وتتميز فئات المواطنين العاملين في الجهات الحكومية بأنها شابة من أعمار يتراوح متوسطها بين 20 و40 سنة، وهي نسبة تشمل زهاء 89٪ من الموظفين، الذين يمتاز نحو 42٪ منهم بحيارتهم شهادات جامعية.

وتركزت الجهود الحكومية خلال الأعوام القليلة الماضية في معرض معالج مشكلة البطالة في البلاد، على زيادة المستوى الوظيفي للمواطنين في القطاع الحكومي بشكل أساسي، إضافة إلى زيادة معدلات «التكويث» في القطاع الخاص.

أظهرت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء أعداد العاملين في الجهات الحكومية والشركات المملوكة ملكية كاملة للدولة، وذلك رغبة منها في توفير مجموعة من البيانات تغطي احتياجات المخططين والباحثين والمهتمين بالقطاع الحكومي في الدولة، فضلاً عن تكوين قاعدة بيانات تفيد الجهات الحكومية بتعاطبها مع ملف العمالة والبطالة بين المواطنين. واستناداً إلى الإحصاء فقد بلغ عدد العاملين في الجهات الحكومية 331333 شخصاً، منهم 240 ألف مواطن بنسبة 72,5٪،

وعلماً بأن هذه النسبة تتغير بين جهة حكومية وأخرى، فضلاً عن أن القسم الأكبر من المواطنين يعمل في وزارتي التربية والصحة. وبينت الإحصاءات أن المواطنين يستأثرون بـ 55٪ من الوظائف الحكومية، وهي النسبة عينها تقريباً للعلامات في الجهات الحكومية من المواطنين وغير المواطنين. وتتميز فئات المواطنين العاملين في الجهات الحكومية بأنها شابة من أعمار يتراوح متوسطها بين 20 و40 سنة، وهي نسبة تشمل زهاء 89٪ من الموظفين، الذين يمتاز نحو 42٪ منهم بحيارتهم شهادات جامعية.

الجنسية الكويتية الثانية خليجياً من حيث الجودة

محمد عواضة

أصدرت مؤسسة «هينلي آند بارتنرز» العالمية التحديت السنوي لمؤشر جودة الجنسية العالمية QNI للعام 2017 والذي تراجع الكويت فيه 10 مراكز لتصل إلى المركز 82 عالمياً بعدما حصلت على 35,7٪ من النقاط وهو الأقل منذ 6 سنوات مقارنة بالمركز 72 في 2016.

واحتلت الجنسية الكويتية المركز الثاني خليجياً بعد الإمارات الأولى خليجياً والتي حلت في المركز الـ 46 عالمياً بعدما حصلت على 45,8٪ من النقاط. وجاءت قطر في المركز الثالث خليجياً واحتلت المرتبة 87 عالمياً بـ 34,1٪ تلتها السعودية في المركز الـ 89 عالمياً وأخيراً كل من البحرين وعمان متقاسمين المركز الـ 90 عالمياً. ويقاس المؤشر مستوى جودة كل جنسية حول العالم استناداً إلى معايير محددة، من بينها ما توفره لحمايتها من مزايا وتسهيلات وحقوق سواء في داخل دولته أو خارجها، بما في ذلك تمتعه بنصيبه من الدخل القومي وتمتعه بالحقوق والحريات الدستورية، علاوة على ما تيسره له جنسيته من سهولة في السفر إلى دول العالم دون كثير من التعقيدات أو القيود.

ويرصد المؤشر مستويات جودة الجنسية في جميع دول العالم تقريباً، فإنه يصنفها إلى مستويات فرعية متدرجة تنضوي تحت مستويات أساسية أربعة ألا وهي «عالية جداً» و«عالية» و«متوسطة» و«منخفضة» وفقاً لرموز لونية توضحها الخريطة المنشورة.

وعالمياً، احتلت فرنسا المركز الأول بين الجنسيات تلتها ألمانيا وأيسلندا في المركزين الثاني والثالث فيما حلت جنسية الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الـ 27 عالمياً وكندا في المركز الـ 33 عالمياً. وفي المقابل احتلت الصومال وأفغانستان والعراق أسوأ الجنسيات على مستوى العالم.

ترتيب الكويت بمؤشر جودة الجنسية 2011 - 2017	الترتيب العالمي	النسبة
2017	82	
2016	72	
2015	63	
2014	61	
2013	60	
2012	59	
2011	57	
المصدر: مؤشر QNA		

ضمن تحديث لقائمة الأسهم المفضلة بأسواق المنطقة (أرقام كابيتال) توصي بالشراء على 5 أسهم كويتية



(زين علام)

بالشراء. وأوضحت أرقام كابيتال ان متوسط عائد محفظتها على الأسهم التي اوصت عليها بالشراء بلغ منذ بداية العام قرابة 15٪.

وتشير توقعات بيوت الأبحاث إلى ان انضمام البورصة الكويتية لمؤشر فوتسي للأسواق الناشئة سيضخ 874 مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية مع المرحلة الأولى، فيما يتوقع ان تستقبل تدفقات استثمارية بقيمة 118 مليون دولار بالمرحلة الثانية ليصل إجمالي التدفقات المتوقعة من الاستثمارات الأجنبية للبورصة الكويتية قرابة 1 مليار دولار. وتوقع تقرير حديث لوحة الأبحاث أرقام كابيتال أن يبلغ الوزن النسبي لبنك الكويت الوطني في مؤشر فوتسي 13,13٪، وبتدفقات تقدر بـ 269 مليون دولار يليه بيتك مستحوذاً على 0,1٪ من الأوزان النسبية بتدفقات استثمار متوقعة تصل إلى 201 مليون دولار. وثالثاً سهم زين والمتوقع ان يستحوذ على 0,07٪ من الوزن النسبي للمؤشر بتدفقات استثمار أجنيي تقدر بـ 147 مليون دولار. وجاء سهم شركة هيومن سوف الذي يتوقع أن تحصل على 0,01٪ من الوزن النسبي للمؤشر باستثمارات أجنبية إضافية متوقعة بقيمة 30 مليون دولار و«أجيليتي» التي حلت رابعة بالقائمة بتوقعات ان تستحوذ على 0,04٪ من الوزن النسبي بتدفقات استثمارية متوقعة تصل إلى 75 مليون دولار.

أحمد عوض

كشفت وحدة الأبحاث «أرقام كابيتال» عن قائمتها المفضلة والمحدثة للأسهم في أسواق المنطقة لتتضمن 5 أسهم كويتية اوصت المستثمرين عليهم بالشراء. شملت الأسهم الكويتية ضمن محفظة أرقام كابيتال سهم بنك الكويت الوطني الذي اوصت عليه بالشراء وحددت السعر المستهدف عند 900 فلس بزيادة 16,2٪ عن سعر السهم السوقي. وجاء سهم هيومن سوفت ضمن القائمة المفضلة بين محفظة أرقام كابيتال حيث حددت السعر المستهدف للسهم عند 5,3 دنانير بزيادة عن سعر السهم السوقي بنحو 33,6٪. ويذكر أن سهم هيومن سوفت دخل ضمن قائمة الأسهم الاستثمارية المطابقة لمعايير الانضمام لمؤشر «فوتسي» التي تم الإعلان عنها في نهاية مارس الماضي ضمن فئة الشركات ذات رؤوس الأموال المتوسطة. وجاء سهم بنك الخليج ضمن القائمة بسعر مستهدف بلغ 300 فلس بزيادة 23,4٪ عن سعر السهم السوقي. واوصت أرقام كابيتال على سهم بنك الكويت الدولي بالشراء وحددت السعر المستهدف للسهم عند 300 فلس بزيادة 31,1٪ عن سعر السهم الحالي. وحددت «أرقام» في تقريرها السهم المستهدف لسهم فيفا عند مستوى الدينار للسهم بزيادة 29,3٪ عن السعر السوقي فيما اوصت على السهم

وفقاً للأسعار الحالية وبحجم 101 مليار برميل 7 تريليونات دولار قيمة احتياطات الكويت من النفط



محمود عيسى

للحفر والإنتاج لتصل إلى 39,2 مليار برميل.

وجاء في تقرير صادر عن أطلس العالم ان النفط يتكون من تحلل المواد العضوية، والتي ظلت تحت حرارة شديدة وضغط هائل على مدى ملايين السنين. ويعتبر النفط مصدراً للطاقة غير متجدد بلوث البيئة محدثاً أبعاداً كارثية، كما أنه مصدر مهم للعالم وللأقتصاد العالمي نظراً للاعتماد الشديد عليه في تشغيل السيارات والشاحنات والطائرات ومختلف وسائل النقل، وبالتالي فإنه يمثل 39٪ من مصادر الطاقة الأحفورية.

وانتهى الموقع إلى التنبؤه بالبيان الصحافي الذي أصدرته شركة Market Watch، والذي يؤكد ان الطلب العالمي على النفط الخام سيبلغ ذروته في العقد المقبلين. ويرجع ذلك إلى أن الطاقة المتجددة، التي تشمل الطاقة الشمسية، يتزايد انتشارها بمرور الوقت ما سيؤدي للاستغناء التدريجي عن الوقود الأحفوري. ومن المتوقع أن يبلغ الطلب بحلول عام 2035 نحو 110,3 ملايين برميل يوميا، وستبدأ الشركات في النهاية بالتحول إلى شركات بديلة للطاقة، وسيكون من المنير للاهتمام أن نرى ما يجلبه المستقبل للطاقة المتجددة.

قال موقع Born2Invest إن الدول الأعضاء في منظمة أوبك تملك أكثر من 80٪ من احتياطات النفط العالمية المؤكدة وتحل الكويت في المركز السادس بنسبة 6,9٪ وفقاً لما نقله الموقع عن شركة انفسوتوبديا، وتتصدر هذه الدول فنزويلا في المركز الأول بنسبة (20,2٪) واحتياطي يتجاوز 300 مليار برميل ثم السعودية (18٪) وبقاوع 266,5 مليار برميل، ثم كندا في المركز الثالث (11,8٪) واحتياطات 169,7 مليار برميل ثم إيران (10,6٪) بواقع 160 مليار برميل، فالعراق (9,5٪) بواقع 142,5 مليار برميل، فالكويت (6,9٪) بواقع 101,5 مليار برميل، والثاني بنسبة (6,6٪) و(4,1٪) واحتياطات بلغت 97,8 مليار برميل و80 مليار برميل على التوالي، مضافاً أن روسيا وكندا هما البلدان الوحيدان اللذان ليسا عضوين في منظمة أوبك.

وبذلك تصل قيمة احتياطات الكويت من النفط بالأسعار الحالية البالغة 70 دولاراً للبرميل ما يتخطى 7 تريليونات دولار. وقال الموقع ان احتياطات الولايات المتحدة النفطية تعاضمت في السنوات الأخيرة بفضل الأساليب غير التقليدية